الأمم المتحدة A/49/PV.32

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٢
الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أتشاور مع الوفود حول النمط المقترح للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، الذي سيتم، صباح الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

وبعد افتتاح الجلسة ستستمع الجمعية العامة إلى بيان من الأمين العام. كما ستستمع، بعد ذلك، إلى بيانات من رؤساء المجموعات الإقليمية الخمس، ومن ممثل البلد المضيف، على نحو ما قررته الجمعية العامة في جلستها الثالثة، يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالنسبة للاحتفالات والجلسات التذكارية وستستمع الجمعية العامة أيضا لبيانات من رئيسي مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي، ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ورئيس مجموعة بلدان الشمال الأوروبي ورئيس اللجنة الثانية.

إنني أفهم أن الوفود المعنية ستتقدم بمشروع قرار، قبل عقد اجتماع الاحتفال، للنظر فيه في ذلك التاريخ. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا النمط؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أطلب من الوفود أن تتعاون بالحرص على أن لا تتجاوز بياناتها المدة المحددة وهي ١٥ دقيقة، كما قررت الجمعية العامة.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أطلب من الوفود أن تتعاون في مسألة مراعاة المواعيد. وأذكر الوفود بأن لمراعاة المواعيد أهمية بالغة لضمان سير أعمال الجمعية العامة بشكل فعال ومنظم وبتحقيق وفورات للأمم المتحدة.

94-86658

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

إنني أساند بقوة الاقتراح العملي الذي قدم في دورات سابقة، بأن يخصص كل وفد واحدا من أعضائه ليتواجد في الوقت المحدد. وأتعشم مخلصا أن يبدي جميع الأعضاء تعاونهم في هذا الصدد.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن ممثل نيجيريا أعرب عن رغبته في المشاركة في المناقشة حول هذا البند.

وحيث أن قائمة المتكلمين أقفلت ظهر يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/اكتوبر، فهل لي أن أسأل الجمعية العامة عما إذا كان هناك اعتراض على إدراج هذا الوفد في قائمة المتكلمين؟

لا أرى أي اعتراض. وبناء عليه تدرج نيجيريا في القائمة.

السيد ديميتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك الوفد البلغاري جميع الوفود الأخرى التي أعربت عن تقديرها للجهود التي لا تكل التي بذلها السفير صمويل إنسانالي، إذ ترأس ببراعة مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨. وأود كذلك أن أشكر نائبي رئيس الفريق، السفير بريتنشتاين والسفير تشيو، على عملهما الرائع.

وتشارك بلغاريا في الرأي القائل إن المناقشة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن في إطار الفريق المفتوح العضوية، بناءة وموضوعية للغاية. ونحن على استعداد للاسهام بصورة نشطة في هذه العملية الهامة التي تنصب على مستقبل المنظمة ذاته. ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن روح التعاون الجديدة التي تسود المجتمع الدولي ستتيح الوصول إلى حلول بتوافق الآراء بما يكفل تمكين مجلس الأمن من مواجهة تحديات الأزمنة الحديثة بأكثر الطرق فعالية وكفاءة.

وينبغي أن يكون الهدف من زيادة عضوية مجلس الأمن هو تحسين قدرته في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤيد البحث عن توازن مناسب بين الحاجة إلى زيادة حجم المجلس، بسبب النمو في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مر السنين، وبين الحاجة إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في عمله.

ونحن نرى أن هذا التوازن يمكن تحقيقه إذا ما زيدت عضويته إلى رقم يزيد قليلا عن العشرين. وفي هذه العملية، سيكون من الضروري أن نضمن في الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين الحفاظ على النسبة فيما بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، من ناحية، وفيما بين المجموعات الاقليمية، من ناحية أخرى.

وبعبارات عملية، يعني هذا ضمان اضطلاع الدول التي تتمتع بثقل كبير في الحياة السياسية والاقتصادية الدولية، مثل المانيا واليابان، والبلدان الأخرى ذات النفوذ على الصعيدين الاقليمي والعالمي، بمسؤولية العضوية الدائمة في المجلس. كما ينبغي تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية. ومن المناسب في هذا الصدد، أن أذكر الممثلين بأن عدد أعضاء هذه المجموعة قد بلغ بالضبط ضعف ما كان عليه عند حدوث آخر زيادة في عضوية المجلس في عام ١٩٦٥، في حين أن عضوية الأمم المتحدة خلال نفس الفترة زادت من ١١٣ إلى ١٨٤.

إننا نرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذها المجلس لتحسين أساليب عمله، وهي خطوات قصد منها زيادة الشفافية وتحقيق مشاركة أقوى من جانب الدول غير الأعضاء. وينبغي، لذلك، المحافظة على قوة الدفع هذه، من خلال آليات تؤخذ بها في الاعتبار، في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار، مواقف البلدان المجاورة وغيرها من الدول الأخرى المعنية. وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار مسألة المساهمات التي يمكن أن تقدمها المنظمات الاقليمية في ظل ترتيبات مناسبة.

إن الحاجة إلى إجراء المشاورات، تتجلى بأقوى صورها عندما ينطوي الأمر على عملية نظر في فرض جزاءات اقتصادية أو تدابير وقائية وإنفاذية مماثلة. وينبغي لهذه العملية كذلك أن تتضمن مسبقا، تقييما مفصلا لأي آثار سلبية قد تلحق باقتصادات البلدان

المجاورة، كما ينبغي لها أن تحدد سبل ووسائل معالجة هذه الآثار السلبية.

وبالاضافة إلى ذلك، أصبح واضحا أن هناك حاجة ماسة لزيادة الشفافية في أداء لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، حيث أن أعمالها ذات أهمية خاصة لعدد من الدول التي تحملت بالفعل أعباء أكبر في تنفيذ قرارات المجلس. وسيكون من قبيل الانصاف في نهاية الأمر، استنباط آليات لمساعدة هذه البلدان في مواجهة الصعوبات التي تصادفها، بدءا بمراعاة الضرورة الملحة لتحقيق تبادل أكبر للمعلومات، وتنظيم اجتماعات إطلاعية منتظمة و/أو مخصصة عن المداولات الجارية في جلسات اللجنة، وعقد جلسات مفتوحة أو اتاحة مشاركة الدول المعنية بصفة مراقب كلما كان لهذه المشاركة ما يبررها عند مناقشة مسائل ذات أهمية حيوية لاقتصاداتها.

ويمكن أن تشمل التدابير الأخرى الرامية إلى تحسين شفافية أعمال المجلس تنظيم رئيس المجلس أو ممثله لافادات إعلامية عن أهم عناصر المناقشات التي دارت خلال المشاورات غير الرسمية.

وينبغي للمشاورات المنتظمة مع البلدان التي تسهم بقوات وغيرها من الدول أن تتخذ طابعا مؤسسيا كعنصر من عناصر عملية اتخاذ القرار بشأن عمليات حفظ السلم، وبخاصة عندما ينظر المجلس في إجراء تغييرات في ولايتها وتشكيلها.

وفي الختام، أرجو أن تسمحوا لي بأن أؤكد من جديد استعداد بلدي للاسهام النشط في هذه العملية الهامة، عملية تكييف المنظمة مع التحديات الجديدة التي تواجهها، التي يعتبر إصلاح مجلس الأمن عنصرا رئيسيا فيها.

السيد أردينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي سبق أن أدلى به ممثل اندونيسيا عن هذا البند من جدول الأعمال، باسم حركة عدم الانحياز، ويقر النقاط الواردة به. والغرض من بياني هو تركيز الانتباه على المسائل التي تحظى بعناية وفدي بصفة خاصة، والاشارة إلى الأفكار التي نرى أهمية أخذها بعين الاعتبار في أعمالنا المقبلة.

ونعتقد أن الفريق العامل المفتوح العضوية قام بعمل محمود على مدار العام الماضي، خاصة بالنظر إلى الطابع الحساس والدقيق للمسائل التي جرت مناقشتها. ويود وفدي الاعراب عن تقديره للسفير إنسانالي، رئيس الفريق العامل ولنائبي الرئيس السفير فيلهيلم بريتنشتاين ممثل فنلندا وتشيو تاي سو ممثل سنغافورة، لمهارتهم وحصافتهم في توجيه عملنا.

وقد شمل البحث عددا كبيرا من المسائل ، وتم تبادل المزيد من الآراء خلال اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية. وبدعم قيم للغاية من جانب الأمانة العامة، أصدر الرئيس عدة ورقات توضح مواقف الدول ونقاط الاتفاق والاختلاف بينها. وبوجه عام، نجح الفريق العامل في نظرنا، في تجميع ثروة من الأفكار بشأن كيفية معالجة وتنفيذ هذه المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في كفالة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

غير أن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/48/47)، المقدم إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لا يعكس المناقشات الحيوية التي جرت أثناء الاجتماعات ولا غزارة المقترحات والأفكار التي قدمتها الوفود. ولو أن الفريق قدم تقريرا إلى الجمعية العامة يسرد نقاط الاتفاق والاختلاف في داخله، لأفاد ذلك، في رأينا، في توليد مناقشة بناءة ومفصلة بدرجة أكبر في هذه الدورة للجمعية العامة، وأيضا في تحديد الأولويات للفريق العامل في العام المقبل.

ونرى أن أهم انجاز للفريق العامل هو أنه سجل أنه: "في حين كان هناك تقارب في الآراء بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن هناك أيضا اتفاقا بأن نطاق وطبيعة هذا التوسيع يستلزمان مزيدا من البحث" (A/48/47، الفقرة ٨).

وقد اتفق الفريق على نقطة مفيدة أخرى، لم ترد للأسف في التقرير ونعني بها اقرار الفريق العامل لنهج الحزمة المتكاملة الذي يقضي بالنظر بصورة جامعة ووافية في مجموع المسائل المترابطة على نحو متبادل، والمتعلقة بزيادة العضوية وادخال تغيرات على أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته. فلن يكفي مجرد توسيع المجلس باضافة بضعة مقاعد، دون إجراء تحسينات كافية في أساليب عمله وإجراءاته.

ونحن ندرك تماما أنه ينبغي للمجلس الموسع أن يكون معبرا، بالضرورة، عن ظهور دول فاعلة ذات أهمية كبيرة على المسرح الدولي مثل اليابان والمانيا. وينبغي بالمثل التأكيد على وجوب كفالة التمثيل الكافي للبلدان غير المنحازة، وغيرها من البلدان النامية، في فئة الأعضاء الدائين.

وتواصل منغوليا الدعوة إلى إجراء زيادة معتدلة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن كلتيهما. ونرى أن مجلسا يتألف من ٢٥ أو ٢٦ عضوا يمكن أن يكون ممثلا جيدا للمجتمع العالمي بالاضافة إلى بقائه صغيرا بدرجة كافية للعمل بسرعة وكفاءة.

وفي اعتقادنا، أن الحاجة إلى كفالة التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن هي قوة دافعة هامة للعملية كلها. وبالمثل، نلاحظ هنا بارتياح الاعتراف المتزايد بوجوب منح افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تمثيلا أكبر في المجلس المعاد تشكيله، بما في ذلك فئة الأعضاء الدائمين. غير أن الأكثر أهمية من ذلك هو وجوب كفالتنا لتوزيع سليم وعادل للمقاعد داخل المجموعات الاقليمية حتى تتوفر لكل دولة، بصرف النظر عن حجمها ومواردها، فرصة مناسبة لتولي عضوية المجلس لفترة من الزمن والإسهام بنصيب في خدمة القضية المشتركة. وتستحق فكرة ادخال نظام تخصيص مقاعد في مجلس الأمن لكيانات متجمعة مزيدا من النظر، حيث أنها ستسهل التمثيل الصحيح للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجلس، وستساعد، قبل كل شيء، على توفير المزيد من الشفافية والقابلية للمساءلة والصفة التمثيلية في عمله.

وهناك مسألة أخرى ذات أهمية كبرى وهي مسألة اتخاذ القرار في مجلس الأمن. ونحن نشاطر موقف كثير من الوفود المتمثل في وجوب الالغاء الكلي لحق النقض المقصور على عدد من الأعضاء، بوصفه ممارسة غير ديمقراطية وتتنافى مع المبدأ الأساسي المتعلق بمساواة الدول في السيادة. وفي هذا السياق، فإن خيار عدم منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد سيكون، في رأينا، خطوة أولى منطقية نحو الغاء هذه الممارسة. ولاحظنا أيضا باهتمام طرح عدد من الأفكار الرامية إلى الحد من استخدام حقوق النقض في مجلس الأمن بصورته الجديدة، ونحن نتوقع أن يوليها الفريق العامل ما هي جديرة به من الاهتمام والعناية. وأود هنا أن أكرر الاعراب عن اعتقادنا الثابت بوجوب التأكيد القاطع على الزام الدولة الطرف في النزاع بالامتناع عن التصويت وفقا للمادة ٢٧ (٣) من الميثاق، وإيجاد سبل لكفالة التقيد بهذه القاعدة في المجلس المعاد تشكيله.

ويؤيد وفدي توصية الفريق العامل بأن يستمر في أعماله أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل، بناء على أعماله في سنة ١٩٩٤، من إجراء مناقشة متعمقة لمختلف المقترحات والآراء المعروضة عليه بقصد التوصل إلى توافق متوازن للآراء عاجلا لا آجلا.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد انقضى عام منذ قررت الجمعية العامة، من خلال القرار ٢٦/٤٨ تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في كافة أوجه مسألة الزيادة المحتملة في عضوية مجلس الأمن والمسائل المتصلة بذلك.

وقد عقد الفريق العامل اجتماعات نشطة وفعالة في هذا العام، وأود في هذا السياق أن أركز الانظار على العمل الممتاز الذي أنجزه رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وأيضا نائبا رئيس الفريق السيد تشيو تاي سو ممثل سنغافورة وفيلهيلم بريتنشتاين ممثل فنلندا.

وقد سنحت لوفدي فرصة الاشتراك النشط في المداولات المختلفة التي أجراها الفريق العامل، وكذلك في المشاورات غير الرسمية العديدة التي أجراها الرئيس.

وقد جدد الرئيس كارلوس منعم في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة يوم الثلاثاء ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الإعراب عن موقف الحكومة الأرجنتينية، والذي سبق أن أعربت عنه في ردها على طلب الأمين العام (A/48/264). ويمكن إيجاز هذا الموقف على النحو التالي:

أولا، تعلق جمهورية الأرجنتين أهمية خاصة على عملية اصلاح مجلس الأمن التي تم البدء بها. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه العملية تدعيم مجلس الأمن بتحقيق قدر أكبر من الفاعلية والشفافية في أدائه لوظائفه، وجعله أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وثانيا، ينبغي أن يُضطلع بأي توسيع لعضوية مجلس الأمن بحرص وحكمة، وينبغي أن يُحترم في ذلك على الدوام مبدأ المساواة في سيادة الدول.

وثالثا، يجب القيام بالزيادة المحتملة لعدد أعضاء مجلس الأمن على أساس المعايير الواردة في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي معايير نرى صحتها.

ورابعا، تدعو جمهورية الأرجنتين إلى زيادة محدودة في المقاعد غير الدائمة - وأكرر، المقاعد غير الدائمة - وإلغاء الحكم الذي يحظر في الوقت الحالي إعادة الانتخاب لفترة تالية دون انقطاع.

فإن ذلك سيمكن، فيما نرى، الدول التي بإمكانها أن تساهم في المحافظة على السلم والأمن الدوليين - والراغبة في ذلك - من أن تحصل على مقاعد في مجلس الأمن على نحو أكثر تكرارا. كما أنه سيحول دون التسبب في اختلالات إقليمية يتبدل بها بلا داع النظام المستقر الذي أرسى تقليدا لتناوب معين بين بعض الدول في عضوية المجلس، وهو ما قد ينطبق بالذات على جمهورية الأرجنتين.

وخامسا، يمكن تحقيق قدر أكبر من الشفافية والصفة التمثيلية لمجلس الأمن بزيادة مشاركة الدول الأعضاء في القضايا التي تهمها بصفة خاصة. ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين؛ الأولى إيجاد قدر أكبر من الشفافية الإجرائية في عمل المجلس، وخاصة في المشاورات غير الرسمية، والثانية، إيجاد آليات تقيم علاقة بين أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وفي هذا الخصوص، تقدمت جمهورية الأرجنتين، وهي عضو غير دائم في مجلس الأمن في الوقت الحاضر، بمبادرة، بالاشتراك مع نيوزيلندا، تهدف إلى إقرار إجراء يكفل وجود حوار منتظم ويمكن التنبؤ به بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عندما يجري استعراض ولايات عمليات حفظ السلم أو تجديدها. وانني أنتهز هذه الفرصة لشكر الدول الأعضاء على ما تلقيناه من دعم نفيس بشأن هذه المبادرة. ويشجعنا هذا الدعم على مواصلة هذا المسعى.

وكثير من أوجه هذا الموضوع التي نوقشت في فريقنا العامل لا تحتاج إلى أي تعديل لميثاق الأمم المتحدة. فأوجه كثيرة منها، يمكن اعتبارها أوجه إجرائية تدخل ضمن اختصاص المجلس ولكنها تؤثر مع ذلك في شفافية مجلس الأمن وصفته التمثيلية.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على العمل الذي قام به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالاجراءات والوثائق. فقد استحدثت في السنتين الأخيرتين تغييرات كثيرة مما تعود بالفائدة على عامة الأعضاء. بيد أننا نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من التقدم الذي ينبغي تحقيقه.

وفي هذا الخصوص، فإن وفدي، باعتباره عضوا في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، يقوم بدور نشيط في عمل هذا الفريق، وما برح يدعو منذ عدة أشهر، بالاشتراك مع وفود أخرى، إلى النظر في القضايا الإجرائية التي حددها الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة.

إن هذه المرحلة الأولى من نشاط الفريق العامل خليقة بأن تمكننا من استخلاص استنتاجات معينة تسمح باستمرار هذه العملية بفاعلية وفائدة. واسمحوا لي أن أشير هنا إلى نقطتين: أولا، الغرض من مناقشاتنا المقبلة، وثانيا، المنحى الذي يتبع لتحقيق هذا الغرض.

ففيما يتعلق بالغرض من مناقشاتنا، فإننا نشعر بأنه يجدر بنا أن نركز على النقاط التي يوجد فيها توافق آراء واضح تماما - وأكرر، توافق آراء واضح تماما - من جانب الأعضاء. وفي هذا الخصوص، نرى أنه سيكون من المفيد تماما أن نستخدم ورقة العمل غير الرسمية المقدمة من رئيس الفريق العامل في ٢٠ أيار/مايو الماضي؛ إذ أنها تحدد بشكل صحيح نقاط الاتفاق.

وبالنسبة للمنحى الذي يتبع، يؤيد وفدي تمديد ولاية الفريق العامل، ومن الأفضل أن يكون تحت رئاستكم أنتم يا سيادة الرئيس وبنفس نائبي الرئيس.

أما بالنسبة لأساليب العمل، فإننا نعتقد أن الحرص على الشفافية والفاعلية تقتضينا أن نقيم التوازن الصحيح بين الجلسات العامة والمشاورات التي تجرى في إطار المجموعات الأصغر.

وأود أن أؤكد للجمعية، من خلالكم يا سيادة الرئيس، أنها تستطيع الاعتماد على تعاون وفدي الكامل أثناء الدورة الجديدة للفريق العامل.

السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية): تتابع الجمعية العامة منذ دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة عام ١٩٧٩ دراسة البند المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية"، وقد تلاشى بحث هذا الموضوع بعض الشيء إلا أنه أثير في الدورة الثامنة والأربعين. ويعتبر الكثير من المتحدثين في المناقشة العامة هذا البند الهام اهتماما يتناسب مع أهمية الموضوع والمهام التي عهد بها الميثاق لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومع الذكرى الخمسين لقيام منظمة الأمم المتحدة، ستطرح أسئلة هامة عن الإنجازات والعقبات التي ما زالت تواجهها، ومن أهمها مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن والتوصل إلى صيغة للتمثيل العادل فيه بعد أن ابتعدت صورته الحالية التي تشكلت عقب الحرب العالمية الثانية وأضحت من مخلفات الماضي، وبعد أن بلغ عدد أعضاء المنظمة الدولية أربعة أضعاف عددها يوم تأسيسها.

ودأبت المجموعات الإقليمية، والعديد من الدول، على العمل بجد في هذه القضية، وإعارة الاهتمام إلى عمليات وإجراءات اتخاذ القرار التي يجب دراستها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خطة واحدة.

وقد أدى وزير خارجية بلادي في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٣ تشرين الأول/اكتوبر ما يلي:

"... ويبدو أن أحدا من الدول الأعضاء لا يعارض من حيث المبدأ فكرة إدخال اصلاحات على الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن، ولكن ما قد يستغرق حله سنوات هو التوصل إلى اتفاق على طبيعة الاصلاحات المطلوبة، وعلى معايير انتقاء الأعضاء الجدد وفي مجلس الأمن، وقبل كل هذا وذاك على حق النقض وتوسيعه أو إلغائه من الميثاق". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، الصفحة ١٩).

إن زيادة أعضاء مجلس الأمن ستؤدي في حد ذاتها إلى تعزيز الديمقراطية في المنظمة الدولية، وستمكن مجلس الأمن من النهوض بمسؤولياته الأساسية، كما ستؤدي بصورة طبيعية إلى الاحترام الصارم لمبدأي التساوي بين جميع الدول في السيادة، والتمثيل الإقليمي العادل.

كما وأن أي إصلاح يتم لا بد من أن يعكس شواغل جميع الأعضاء التي يبلغ عددها الآن ١٨٤ دولة، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن أكثر من ثلثي هذه الدول لم تساهم في صياغة الميثاق. فمجلس الأمن هو الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي حدد الميثاق معايير لعضويته، لذا فإن فسح المجال للدول النامية للمساهمة الفعالة في إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وأخذ نصيبها الديمقراطي في مجلس الأمن يمثل التعبير الديمقراطي لعمل منظمتنا، سيما وأن الشعوب النامية تمثل ٨٠ في المائة من سكان العالم.

دأبت بلدان حركة عدم الانحياز على التأكيد على ضرورة إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية، والعمل بشكل فعال لتحقيق أهداف الحركة بصدد مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ويرى وفد بلادي ضرورة اصلاح المجلس وإعادة هيكلته استجابة للمتغيرات الكبرى التي طرأت على الساحة الدولية، واجراء مراجعة شاملة لأساليب عمله وعملية اتخاذ القرار.

وختاما، لا بد من الإشارة إلى أن التغيير ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة لا بد منها لمواجهة التطورات الهامة التي شهدها عالم اليوم منذ نهاية الحرب الباردة، والتي تحتاج إلى تعاون المجموعة الدولية للتطلع إلى المستقبل وضمان احترام مبادئ السيادة والديمقراطية والشفافية في صنع القرار.

السيد تاخيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد حظيت فنزويلا في أربع مناسبات بشرف عضوية مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أن هذه التجربة أكدت من جديد إيماننا بأن أي تغيير يدخل على عضوية المجلس يجب أن يرمي إلى زيادة مشاركة المناطق الإقليمية وكذلك تحسين فعالية المجلس.

إن جميع الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي انضمت إلى المنظمة في السنوات الأخيرة، تستطيع أن

تقدر - من واقع تجربتها الخاصة ومن تجارب المناطق الإقليمية التي تنتمي إليها - الطابع المعقد البالغ الصعوبة لأعمال المجلس، وبصفة خاصة، تعقد الصراعات والأزمات الأخيرة التي تعين على مجلس الأمن أن يتصدى لها. وقد بذل المجلس كل جهد لتكريس الاهتمام المطلوب لهذه الصراعات، وحاول إيجاد حلول جديدة دقيقة ومعقدة لبعض منها، وفي بعض الأحيان كان يمدد سلطاته إلى أقصى الحدود.

بعد مرور قرابة ثلاثة أعوام على اجتماع قمة مجلس الأمن، الذي بدأت به هذه المرحلة الجديدة من حياة منظمتنا، نجد الفرصة سانحة الآن لإيجاد توازن، لكن هذه المرة بالاستعانة بآراء جميع الدول الأعضاء. والجمعية العامة، بموافقتها على النظر في التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، إنما تعرب عن رغبتها في التغيير.

وتود فنزويلا أن تشكر السفير رودولف انسانالي ممثل غيانا، على الطريقة التي ترأس بها الفريق العامل الذي بحث في العام الماضي "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". وقد كانت اجتماعات هذا الفريق مقيدة للغاية في تقييم الاحتمالات القائمة، وفي الشروع في تحديد مواطن الاتفاق. ويسعدنا أن نرى اعترافا بضرورة ضمان مواءمة التمثيل في المجلس مع عضوية المنظمة التي زادت زيادة كبيرة جدا. وهذا التوسيع، الذي تؤيده فنزويلا بلا تحفظ يجب أن يحدد الآن من حيث الشكل والنطاق.

تعتقد فنزويلا أن أي توسيع في عضوية المجلس ينبغي أن يسترشد بمبدأي المساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل، وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد فنزويلا زيادة عدد المقاعد غير الدائمة.

وتعتقد حكومة فنزويلا أن أية زيادة في عدد المقاعد الدائمة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تعد إسهاماتها في السلم والأمن الدوليين إسهامات جديرة بالثناء من جميع الوجوه. وقد أشار رئيس فنزويلا إلى هذه المسألة بصورة أوضح في بيانه أمام هذه الجمعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي نفس الوقت، تود فنزويلا أن تكرر أن المساواة في حقوق الدول ومسؤولياتها تتطلب مراجعة لحق النقض. لقد أيدنا هذا المبدأ منذ أصبحنا من الأعضاء المؤسسين للمنظمة في عام ١٩٤٥. إلا أن الظروف الراهنة تبين بجلاء حق النقض الاستثنائي هذا لم يعد متمشيا مع غاياته الأصلية. والممارسة الأحدث في مجلس الأمن، وبصفة خاصة لأعضائه الدائمين، تؤكد بدورها هذا فيما يبدو.

إننا نعتقد أن الظروف مهيأة للاصلاح في الساحة السياسية والمؤسسية. والأجدر بمجلس الأمن، بل لا بد له ونحن على أبواب الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا، أن يتكيف مع الواقع الدولي الجديد.

ونأمل في أن يستأنف الفريق العامل، أعماله، في الوقت المناسب، وأن يبدأ في تحديد الخصائص المحددة التي يجب أن تتوفر لمجلس الأمن إذا ما كان له أن يتصدى للتحديات المقبلة. ونحن نقدم تعاوننا الكامل من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل مواصلة النظر في هذا البند، أود أن أطلب تعاون الدول في مراعاة المواعيد. وأجد لزاما علي أن اعترف بأنه خلال المناقشة العامة، كان هناك بعض التأخير في بدء اجتماعاتنا. لكن هذا كان أمرا لا مفر منه نظرا لضخامة عدد رؤساء الدول وكبار المسؤولين الذين كانوا يحضرون لزيارة الأمين العام وزيارتي أنا. لكن المناقشة العامة قد انتهت الآن، وعلينا أن نحاول بذل المزيد من الجهد لنتواجد في الموعد المحدد وعلى أية حال، فإنني قد وطدت العزم على أن تبدأ جلساتنا في تمام العاشرة صباحا والثالثة بعد الظهر، وذلك دون تأخير ولو بدقيقة واحدة.

السيد هايز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء - سيدي - أن أجدد شخصيا ما أعرب عنه لكم وزيري في المناقشة العامة منذ بضعة أسابيع من عبارات التهنئة الحارة والترحيب بكم كرئيس للجمعية العامة، كما أود أن أعرب عن شكرنا لسلفكم السفير انسانالي، على ما قام به من عمل ممتاز إبان رئاسته للدورة السابقة.

لقد تطرق نفس الوزير الذي أشرت إليه توا - وهو نائب رئيس وزراء إيرلندا ووزير خارجيتها - إلى

مسألة إصلاح مجلس الأمن في بيانيه خلال المناقشة العامة في الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأشار إلى هذه المسألة في الشهر الماضي باعتبارها واحدة من سبع مسائل يعتقد أنه لابد من إيلائها أولوية في جهودنا الرامية إلى بناء أمم متحدة قادرة على مواجهة تحديات الحقبة الجديدة. وأكد في تلك المرة، كما فعل في العام الماضي، أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون أكثر تمثيلا لمجموع أعضاء الأمم المتحدة الذين تزايد عددهم، وأن يكون معبرا عن التغيرات التي حدثت في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وأن يكون أكثر استجابة لاحتياجات مجموع الأعضاء.

هذه هي الحدود العريضة لسياستنا الرامية إلى ضمان توفر الإحساس بوحدة الهدف بين المجلس ومجموع أعضاء الأمم المتحدة، الذين يعمل المجلس بالنيابة عنهم، والذين هم ملزمون أيضا بالتقيد بقـرارات المجلس؛ وأنا أشير بالطبع إلى المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق. لقد كان هذا الهدف وسيبقى المبدأ الموجه لمشاركتنا في المناقشة حول هذا الموضوع، وفي المداولات التي تجرى في الفريق العامل المفتوح العضوية. إن المعيار الذي نقيم به أية مقترحات تقدم هو مدى مساهمتها في تحقيق ذلك الهدف.

ولا ننوي في هذه المناقشة العامة أن نخوض في أي بحث للمقترحات المطروحة. فنحن لا نعتقد أن لدى أي وفد أو مجموعة من الوفود الحل المثالي لهذه القضية، أو حتى الزعم بوجود مثل هذا الحل. وبناء على ذلك، فإننا نرى أنه يجب علينا أن نترك المناقشات المضمونية للفريق العامل، حيث يمكن معالجة التفاصيل بشكل أسلم.

ويؤيد وفد بلدي بطبيعة الحال تمام التأييد القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، والذي يحيط علما بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية ويوافق على التوصية الداعية إلى أن يواصل الفريق العامل أعماله خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن ننوي مواصلة الإسهام في ذلك العمل بأقصى ما في وسعنا وعلى أساس التعاون الكامل. وأملنا أن يستأنف الفريق العامل أنشطته في وقت قريب. ونحن نحبذ وضع جدول لاجتماعات تعقد على فترات فاصلة منتظمة، مع السماح بالمرونة اللازمة لتكييف هذه الفترات في ضوء التطورات التي تستجد في المفاوضات، فإذا أحرز تقدم، قد يكون من المفيد الاستفادة بين حين وآخر من عقد اجتماعات لمجموعات أصغر لتقديم اقتراحات بشأن قضايا محدودة، مع الإبقاء في الوقت ذاته على الشفافية، والتمسك التام بسلطة الفريق العامل.

وإذ نتكلم على هذا النحو عن المسائل الإجرائية، فإننا نفترض أن العمل سيتحرك الآن ويتجاوز مرحلة المداولات إلى مرحلة التفاوض الجاد. وإذا لم يحدث هذا، فإن أية قرارات إجرائية ستكون عديمة القيمة. فالتفاوض يعني بالضرورة بحث المقترحات بتفصيل متزايد. ومن المفيد في هذا الصدد أن إيطاليا واستراليا قد طرحتا علينا فعلا بعض الأفكار المفصلة نسبيا. كما أن الورقة غير الرسمية التي أعدها رئيس الفريق العامل خلال الدورة السابقة سيكون فيهما عون لنا في التحرك تجاه تبادل للآراء يكون أكثر تركيزا. ونأمل في أن يشهد استئناف العمل أمورا منها ورود استجابات لهذه الوثائق ومقترحات مضادة، وبذلك يمكننا أن نبدأ المفاوضات الجادة.

ومع ذلك، فإن شيئا من هذا لن يحدث إلا عندما تتجاوز الحكومات مرحلة شرح شواغلها هي وتتجه إلى بحث شواغل الآخرين، فتبدأ في السعي إلى التوفيق بينهما. ونعتقد أن هذا الموضوع هام للغاية للصالح العام للأمم المتحدة بحيث لا ينبغي إرجاؤه أكثر من ذلك.

وأخيرا أود أن أعرب عن تقديرنا لمهارة واجتهاد أعضاء مكتب الفريق العامل وهم: رئيس الفريق السفير إنسانالي ونائبا الرئيس السفير بريتنشتاين والسفير تشيو. فقد كانت جهودهم العامل الأساسي الذي أسهم في التقدم المحرز حتى الآن، وهو أمر لا ينبغي أن نقلل من شأنه لمجرد أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. ونحن واثقون أيضا من أن الفريق العامل سيوجه بنجاح عند شروعه في المرحلة التالية من المفاوضات وطوال تلك المرحلة.

السيد سيتاولا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يسعدني ويشرفني جدا أن أتكلم عن بند جدول الأعمال المطروح أمامنا، وهو ذو أهمية كبرى لجميع الوفود وللأمم المتحدة ككل. ويعرب وفد بلدي عن خالص تقديره للسفير صمويل إنسانالي ممثل غيانا، الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين،

لمبادراته الشخصية بصدد هذه المسألة خلال إدارته القديرة كرئيس للفريق العامل المفتوح العضوية.

بانتهاء الحرب الباردة، أصبح مجلس الأمن الجهاز الهام لاتخاذ القرارات والإجراءات والإجراءات المتعلقة بشتى القضايا الدولية. لقد أدت التغيرات الأساسية في العلاقات الدولية، إلى جانب إعادة تشكيل العلاقات بين الدول الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلى أن يصبح من الضروري النظر في دور المجلس وتكوينه. ومن الأسباب الأخرى التي تدعو إلى إعادة بحث تكوين المجلس وسير العمل فيه الاختلال الجديد القائم بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بعدة قضايا سياسية واجتماعية - اقتصادية.

وقد شارك وفد بلدي بنشاط في المناقشة التي جرت في الفريق العامل بشأن هذه المسألة، وأعرب عن موقفنا في مناسبات عديدة. ونحن نرى في هذه العملية محاولة لتعزيز فعالية مجلس الأمن على أساس التمثيل العادل بحيث يمكن أن تحظى قراراته بالدعم والشرعية المستندين إلى قاعدة عريضة. إن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول الأعضاء نظرا لأن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة يعمل بموجبها بالنيابة عن مجموع أعضاء الأمم المتحدة. لذلك، يصبح من الأهميـــة البالغـــة تقصي كل سبيل ممكن لكفالة أن تكون قرارات المجلس ممثلة لآراء مجموع الدول الأعضاء.

وكعضو في حركة بلدان عدم الانحياز، فإن نيبال تؤيد الآراء التي أعرب عنها في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه من هذا العام واجتماع وزراء خارجية دول الحركة ورؤساء الوفود المعقود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بشأن هذه المسألة. وقد استرعى هذان الاجتماعان بصورة خاصة الانتباه لحقيقة أن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية غير ممثلة تمثيلا كافيا وأن تكوين المجلس لا يعكس الطابع العالمي للأمم المتحدة. وهذا الاختلال يضع موضع التساؤل بصفة خاصة شرعية وإنصاف ومصداقية المنظمة. وفي الوقت نفسه، فإن وفد بلادي يشاطر تماما وجهة النظر القائلة بوجوب إيلاء الاهتمام الواجب لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل أثناء العمل على إعادة هيكلة المجلس وتنشيطه.

إن الغالبية الساحقة من أعضاء هذه المنظمة تتألف من الدول الصغيرة ومما يتنافى مع مبدأ التمثيل العادل أن يوجد وضع لا تتوفر فيه فرص معقولة للدول الصغيرة للإسهام في أعمال مجلس الأمن وفقا للمعايير المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الميثاق. وفي هذا الصدد، نعتقد أن العملية الحالية ينبغي ألا تكون مقصورة على توسيع العضوية، بل أن تنظر أيضا في إقرار حزمة أشمل من الإصلاحات تتناول أساليب عمل المجلس وإجراءاته.

إننا نولي أهمية كبرى لتحقيق مزيد من الشفافية والانفتاح في عمل المجلس وذلك لكي يتمكن عدد أكبر من الأعضاء في الأمم المتحدة من الإسهام في عملية صنع القرار. ونعتقد أن زيادة العضوية في مجلس الأمن ينبغي أن تعبر عن واقع عالم اليوم وأوضاع السياسة الدولية. ونلاحظ بسعادة أنه خلال المداولات التي جرت داخل الفريق العامل، كان هناك اتفاق واسع في الآراء بشأن تحقيق مزيد من الشفافية وتوطيد العلاقة بين المجلس ومجموع الأعضاء.

إن نيبال، بوصفها من كبار المساهمين بالقوات في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة،تشعر أن هناك حاجة لإنشاء آلية لتشاور مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات، وخاصة عندما تنصب القرارات على ولايات عمليات حفظ السلم وتنقيح أو تجديد ولايات البعثات.

وفي الختام، وبالنسبة للعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن إصدار مجلس الأمن لتقرير مضموني سنوي وتقارير خاصة لكي تنظر فيها الجمعية العامة، عند الاقتضاء وكلما دعت الحاجة، من شأنه أن يوفر فرصة قيمة لمجموع الأعضاء للنظر في أعمال المجلس. وهذه الممارسة قد تساعد أيضا في تعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

السيد لامبتي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أعتلي فيها المنصة، اسمحوا لي أولا أن أتوجه لكم، سيدي، بالتهنئة، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وعلى الطريقة القديرة التي أدرتم بها شؤونها حتى الآن. ويحدوني الأمل في أن يتسنى بفضل توجيهكم التعجيل بخطى عملية إصلاح الأمم المتحدة وخصوصا مجلس الأمن.

إن التطورات والاتجاهات التي طرأت في الآونة الأخيرة على السياسة العالمية تمنح الأمم المتحدة دورا رئيسيا في النظام العالمي البازغ. والأهم من ذلك، فإن اندلاع الصراعات في جميع مناطق العالم تقريبا، وقيام الحاجة إلى إقرار السلم وحفظه، يضعان مجلس الأمن في موقع بالغ الأهمية في الشؤون العالمية. ومن الجلي أن الحالة السياسية الدولية التي أقيم مجلس الأمن في ضوئها هي حالة تختلف اختلافا بينا عن الحالة القائمة اليوم.

فإذا كان لمجلس الأمن أن يؤدي بكفاءة وفعالية دوره المنوط به بموجب الميثاق، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة التي يتيحها الجو الميمون في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتتيحها عملية الإصلاح الجارية داخل الأمم المتحدة لصقل مجلس الأمن وزيادة تمكينه من التركيز وإصابة الهدف المنشود على نحو أدق، وذلك بوصفه المحور الرئيسي لعمل الأمم المتحدة في ساحة السلم العالمي. إن تركيبة المجلس وتوزيع المقاعد فيه وما ينتج عن هذا من صلاحيات يتمتع بها أعضاء مجلس الأمن اليوم إنما تستند كلها إلى عوامل معينة كان لها كل مسوغ ومبرر في الفترة التاريخية ذات الصلة. فمع أن هذه الترتيبات قامت على أساس جيد وكانت لها فائدة نسبية كبيرة لنا، فإن وفد بلادي يرى أن الأوان قد آن لكي نتجاسر فنعيد التفكير في الأمور ونعيد تنظيمها بطريقة تحقق لمجلس الأمن الاتساق مع الظروف الراهنة المتغيرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوتشاريبا (النمسا).

في ١٩٤٥، كانت الأمم المتحدة تضم ٥١ عضوا. ثم في ١٩٦٣، كانت العضوية قد توسعت حتى وصلت إلى ١٦٢ عضوا، وكانت هناك ضرورة لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن من ٦ إلى ١٠ مراعاة للتوزيع الجغرافي المنصف. ومع توسع العضوية العامة الى ١٨٤ عضوا، يصبح من الضروري، بأكثر من أي وقت مضى، مراجعة الترتيبات القائمة.

ثم إن وفد غانا يرى أن الزمن قد عفا على العضوية الدائمة في مجلس الأمن لحلفاء الحرب الخمسة الكبار بالرغم من أنها كانت مستندة في ذلك الحين إلى أساس وجيه. وحتى لو رؤيت ضرورة للابقاء على العضوية الدائمة في المجلس، سيظل من اللازم التوصل إلى ترتيبات جديدة تبعث شعورا عاما بالمساواة والتوازن العالمي في هذه الهيئة البالغة الأهمية.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان فورا هو هل حق النقض الذي ينحصر في الأعضاء الخمسة الدائمين مازال ضروريا أم لا في الحقبة الراهنة؟ إن هذه المسألة تتطلب دون شك مناقشة وافية إذا أريد للاصلاح أن يكون معززا للإنصاف. وتؤيد غانا تمام التأييد الموقف الذي أعربت عنه بشكل جماعي المجموعة الافريقية بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك المواقف المتنوعة التي اتخذتها المجموعات والبلدان الأخرى. وسوف نضم جهودنا إلى ما يبذل من جهود مبدعة لإيجاد حلول وسط مجدية حرصا على ضمان التوصل إلى نظام أفضل.

والمهم أن نؤكد هنا على أنه، بالرغم من مطالبتنا بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى ٢٥ عضوا، فإن المسألة ليست مسألة كمية، وإنما هي مسألة نوعية.فهي تتعلق بممارسة السلطة. والتصور القائم لدى الغالبية، بما فيها غانا، هو أن السلطة الكامنة في حق النقض ينبغي ألا تظل في أيدي قلة مميزة، وأن ممارستها يجب أن تصبغ بصبغة ديمقراطية على نحو يعبر عن التوازن والإنصاف وواقع النظام الدولي الجديد كما ترمز إليه العضوية العامة في هذه المنظمة. ويمكن أن تكون هناك طرق شتى لتحقيق هذا الهدف، وعلينا جميعا أن نظهر إبداعا في هذا المسعى.

إننا بحاجة إلى مجلس أمن جديد يعبر عن إرادة كل دولة على وجه الأرض. إننا بحاجة إلى مجلس أمن يعبر عمله بوضوح عن جميع طموحاتنا المشتركة. إننا بحاجة إلى مجلس أمن مجرد من كل بقايا أثر سياسات الدول الكبرى، وتبريراتها الذاتية، وغطرستها الناجمة عن الحجم أو الثروة. وقبل كل شيء، إننا بحاجة إلى مجلس أمن لا يغتصب عمل المؤسسات القانونية الدولية الأصيلة ونظمها المستندة إلى حكم القانون، مجلس أمن لا ينتحل لنفسه دور محكمة عليا عالمية دون أن تتوفر آلية متوازنة تستطيع الدول المتهمة أن تدافع من خلالها عن نفسها، مجلس لا تجتمع له خصائص المدعين العامين والقضاة ومنفذي أحكام يشوبها أحيانا التحيز والتحامل والاعتماد على التصورات المسبقة. لقد حان الوقت لإنشاء مجلس أمن جديد لو أردنا أن نبتعد عن أوجه الفشل التي حدثت

في الماضي، وأن نزيل جوانب الضعف الصارخة القائمة في الوقت الحاضر.

في هذا الصدد، يحدو وفد بلدي الأمل في أن يكون لتوافق الآراء الواسع النطاق الذي حققه حتى الآن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، أثره في توجيه الفريق إلى التوصل إلى صيغة تكفل المصداقية للمجلس. ونحن نأمل في أن يتسنى تحقيق ذلك في وقت مناسب قبل حلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ولو بقي تصورنا لدور الأمم المتحدة الجديدة في الوضع العالمي المتغير بسرعة قائما على المبادئ الأساسية للعدالة والإنصاف والنزاهة، فإن مجلس الأمن الذي سيبرز إلى حيز الوجود بفضل هذه الجهود الإصلاحية الهائلة سيصبح الحارس الحقيقي للحرية الإنسانية الكاملة، وللتنمية، والسلم، ويحمينا جميعا من غطرسة الأسلحة والثروة ومن الأثر الهدام لأي سلوك خارج من جانب أي بلد، كبيرا كان أو صغيرا، غنيا أو فقيرا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أنضم إلى الممثلين الآخرين في الإشادة إشادة عالية برئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، السفير صمويل إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وبنائبي الرئيس، السفير بريتنشتاين ممثل فنلندا، والسفير تشيو ممثل سنغافورة.

إن الاتحاد الروسي يعتقد بأن بحثنا لهذه المسألة ينبغي أن ينظر إليها في سياق تكيف الأمم المتحدة العام مع الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من حقائق العالم المعاصر. وكما أكد رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس ن. يلتسين، في خطابه أمام الجمعية في هذه الدورة، فإنه:

"سيكون من المستحيل تجنب إحداث تغييرات في مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يظل هيئة صغيرة الحجم بشكل كاف تعمل بكفاءة. وهذا هام بشكل خاص لأن مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يتحمل المسؤولية الأساسية عن دعم وصيانة السلم والأمن الدوليين." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥، الصفحة ٥)

ولأول مرة منذ عدة عقود، كان مجلس الأمن في السنوات الأخيرة نشطا وحيويا في الاضطلاع بتلك المهمة الصعبة. ومما يزيد من الثقة به عدد من عمليات حفظ السلم الناجحة والقرارات الهامة جدا التي اتخذها لمنع الصراعات وتسويتها، ولتعزيز الأمن والاستقرار في أنحاء شتى من العالم. ولقد نشأت علاقة من التعاون البالغ بين أعضاء مجلس الأمن لم يكن لتخطر على البال في خلال الحرب الباردة، عندما كان مجلس الأمن يستخدم كثيرا لا للبحث جديا عن حلول للمشاكل الملحة، بل لعرض مواقف ايديولوجية على الملأ.

لهذا السبب من الأهمية بمكان في نظرنا أن يجري بحث مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية بطريقة واقعية وبنّاءة، وألا يتحول إلى سبب للاحتكاك السياسي. فالعدد الكبير للصراعات في العالم، والمشاركة الفعالة من جانب الأمم المتحدة لحلها يعنيان أن طريقتنا لبحث هذه المسألة لا بد من أن تتصف بالتروي والحذر. ولا يصح أن نسمح بشل آلية تعمل بطريقة حسنة التكيف وناجحة إجمالا.

ويرى الاتحاد الروسي أن الشرط الحتمي المطلق لحل مسألة زيادة عضوية المجلس هو الحفاظ على فعالية مجلس الأمن وتعزيزها خاصة في الحالة الراهنة، حيث استطاع العالم بالكاد أن يتعافى من خطر التعرض لمواجهة نووية عالمية، وأصبح يواجه الآن تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين.

لهذا السبب، تؤيد روسيا الاقتراح القاضي بتوسيع عضوية مجلس الأمن على نحو محدود، بحيث تزاد مقاعده إلى حد أقصى قدره ٢٠ مقعدا. فذلك يتيح الإبقاء على قدرة المجلس على الاستجابة الفعالة السريعة للتغيرات المفاجئة التي تطرأ في الشؤون الدولية.

ومن المهم جدا، لدى القيام بذلك، التقيد بمعايير عضوية مجلس الأمن المنصوص عليها في الميثاق، والتي تولي على الأخص الاعتبار الواجب، في الدرجة الأولى، إلى مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في صون

السلم والأمن الدوليين، وفي تحقيق المقاصد الأخرى للمنظمة وأيضا للتوزيع الجغرافي العادل. ونحن نرى أنه ينبغي الحفاظ على المركز الحالي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إننا ندرك الحاجة إلى اعتماد مجلس الأمن في اتخاذه لقراراته اعتمادا كبيرا على آراء جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، ونعتبر أنه ينبغي، تحقيقا لهذا الغرض، استنفاد جميع الإمكانيات الكامنة في الميثاق. ولقد اتخذ مجلس الأمن بنفسه، في العام الماضي، عددا من الخطوات العملية التي تتمشى مع هذه التوجيهات. فاتُّخذت قرارات، في إطار الإجراءات الحالية، لتمكين الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة من تلقي المعلومات، على نحو أكمل وأعجل، عن أنشطة المجلس، ومن نقل آرائهم إلى أعضاء المجلس. ونحن نعتقد أنه ينبغي مواصلة هذه الجهود المفيدة.

ونرى أن أي مضي في تحسين أداء مجلس الأمن ينبغي توخيه بحذر بالغ ومع تجنب التسرع بلا داع. فمن الضروري التوصل إلى تدابير مبنية على توافق في الآراء للحفاظ على دور المجلس بوصفه جهاز الأمم المتحدة المركزي الذي يتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن الاتحاد الروسي يشارك بنشاط في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يناقش زيادة عضوية مجلس الأمن من جميع جوانبها. ونحن نرى أن تقرير الفريق العامل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، يعطي صورة كاملة وموضوعية عن المرحلة الراهنة لنظر الفريق في المسألة. ونحن مستعدون لمواصلة مشاركتنا النشطة في عمل الفريق، ومتفتحون للتعاون البنّاء مع جميع الأعضاء في الأمم المتحدة بصدد هذه المسألة الهامة.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية يشرح الخطوات الأولى الهامة نحو تعزيز مجلس الأمن. لقد أحرز بعض التقدم في مجالات واقعة في المجموعة الثانية من المسائل - أي فيما يتعلق بالتحسينات في طرق عمل المجلس. إلا أن هناك عملا كثيرا لا يزال باقيا في هذا الصدد.

إن رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، السفير إنسانالي، ونائبي رئيس الفريق العامل، السفيرين تشيو تاي سو ممثل سنغافورة وويلي بريتنشتاين ممثل فنلندا، قد قاموا بدور رائع في توجيه عمل الفريق العامل المفتوح العضوية. إلا أن تقرير الفريق العامل يكشف عن تردد من جانب الأعضاء في الإفصاح عن مضمون المناقشة في ذلك الفريق والمجالات الرئيسية التي ظهر فيها تقارب بين الآراء. ولهذا ولغيره من الأسباب، نحن مقتنعون بأن المناقشة تحتاج الآن إلى التركيز على اقتراحات محددة إذا ما أريد لها أن تخدم الهدف المتفق عليه ألا وهو إحداث تغيير. فمن خلال المناقشة والتفاوض على مقترحات محددة، سيبرز التفهم لما يمكن أن يعد فعالا وواقعيا وعادلا.

وقد طرح وزير الشؤون الخارجية الاسترالي، السيناتور غاريت إيفانز، بعض المقترحات على سبيل المثال في بيانه أمام الجمعية يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر. وتلك المقترحات تستند إلى الفرضيات الأساسية التالية:

أولا، هناك اتفاق على أن المجلس يجب أن توسع عضويته. وهذا الاتفاق مسجل في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية.

ثانيا، أن أي مجلس للأمن موسع العضوية يجب أن يكون محققا للصفة التمثيلية بهدف الابقاء على الشعور بشرعيته وبالتالي حيويته في المستقبل. وعلى سبيل المثال، فإن التمثيل الجغرافي الحالي في المجلس غير متوازن. وبالتالي، فإن العضوية يجب أن تزاد لضمان أن يمثل المجلس العضوية العالمية على نحو أفضل مما يفعل اليوم.

ثالثا، سيكون من المهم أن يطبق الجميع وبحزم المعايير والمواصفات الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق بشأن عضوية مجلس الأمن. ونحن نرى، أن السعي إلى وضع معايير إضافية إلى جانب المعايير الواردة في المادة ٢٣ من شأنه أن يصرف الأنظار بصورة غير مثمرة عن المهمة الرئيسية للفريق العامل، ونحن ندعو إلى عدم السير في هذا الطريق.

رابعا، إن أي مجلس موسع يجب أن يكون فعالا وقادرا على الاستجابة بسرعة لشتى الحالات الصعبة

التي يواجهها المجتمع الدولي والتي يمكن أن نتوقع مواجهته لها - وبخاصة الصراعات المميتة والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي تحدث داخل الدول. وبالتالي، فإن المجلس الجديد يجب أن يكون ممثلا لدائرة واسعة من مصالح ومناظير وقدرات الدول الأعضاء.

خامسا، إن ذلك التوسيع يجب أن ينحصر في حدود رقمية ضيقة فمن المعترف به بصورة عامة أن هناك حجما إذا تجاوزه المجلس سيصبح غير قادر على العمل بشكل فعال. وهنا يبدو أن توافقا في الآراء قد ظهر في الفريق العامل على أن عدد الأعضاء ينبغي ألا يزيد عن ٢٥ عضوا.

سادسا، تعتبر استراليا أن منح حق النقض لأي عضو دائم جديد في المجلس أمر لا يتسق مع تلاشي استخدامه في المناخ الحالي الأكثر تعاونا في صنع القرارات الخاصة بالأمن الجماعي. ولهذه الأسباب نفسها، نعتقد أنه سيكون من الضروري تخفيف حق النقض المخول للدول الدائمة العضوية الخمس الحالية، وذلك بأن يشترط لممارسته استخدامه بواسطة عضوين منها.

لقد طرح السيناتور إيفانز نماذج توضيحية محددة بقصد المساعدة على تركيز مناقشة الجمعية العامة، وأعمال الفريق العامل المقبلة بشأن مسائل التشكيل والحجم وعلاقتها بالتمثيل الجغرافي العادل. وقد عبَّرنا بذلك عن اعتقادنا بأنه من الممكن أن نتجاوز مرحلة التجريد فندخل في مناقشة وتفاوض على اقتراحات محددة، ونحن نشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو.

هذا وإن النماذج التي نطرحها للنظر فيها، واردة في مرفق لبياننا المكتوب الذي وزع على أعضاء الجمعية.

إن النموذج الذي يلبي بأبسط الطرق التطلعات المشروعة للدول الأكبر التي ليست في الوقت الحالي أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن - بما في ذلك اليابان وألمانيا، اللتان نؤيد مطالبتهما بهذه العضوية - يتضمن إنشاء خمسة مقاعد جديدة للعضوية الدائمة. وعلى افتراض استمرارية المجموعات الإقليمية الحالية، يأتي ثلاثة أعضاء دائمين جدد من افريقيا وآسيا، وواحد من مجموعة بلدان أوروبا الغربية ودول أخرى، وواحد من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وإذا تبين أن التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج بسيط من هذا النوع غير ميسور، وهذا يبدو محتملا، قد يصح النظر في نموذج بديل أكثر تعقيدا. وما يرد في ذهننا هو نموذج يكفل، دون شك، من الناحية العملية، دواما فعليا للدول الأكبر المستبعدة حاليا من المجلس، بما في ذلك اليابان وألمانيا. لكنه يعطي في الوقت نفسه، قدرا أكبر من المرونة لهيكل المجلس، وفرصا أكبر للاعتراف ببلدان أخرى عديدة أسهمت إسهاما كبيرا في المنظمة. وما نتصوره في هذا الصدد هو رفع الحظر القائم على المدد المتتالية للأعضاء غير الدائمين. وقد يكون هذا النموذج لهذه الأسباب نموذجا قادرا على نيل تأييد واسع النطاق. إن هذا النموذج البديل يتضمن - بالإضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية الحاليين، الذين يمكن تخفيف سلطتهم في النقض تخفيضا طفيفا على نحو ما ذكرناه من قبل - إنشاء ثمانية مقاعد شبه دائمة، توزع بين المجموعات الإقليمية، ويجوز انتخاب شاغليها لفترات متتالية، جنبا إلى جنب مع عشرة مقاعد غير دائمة تظل تشغل بالتناوب. ونحن نرى أن من المعقول تماما أن يعدل في الوقت نفسه تكوين المجموعات الإقليمية الحالية لتعكس حقائق ما بعد الحرب الباردة. ويتضمن الجدول المرفق بنص هذا البيان الموزع عرضا لطريقة مقترحة لتوزيع هذه المقاعد الـ ٢٣ كلها فيما بين السلسلة الجديدة من المجموعات الإقليمية.

كما يبين الجدول أيضا كيف يمكن توزيعها بين المجموعات الحالية. وهذا النموذج، يترك البت في مسألة تحديد أي الدول تصبح أعضاء شبه دائمة، وتحديد المدة التي تبقى فيها في عضوية المجلس بتلك الصفة، للمجموعة الإقليمية المعنية.

وهذه النماذج تراعي فوائد الاحتفاظ بالتوازن السليم في نسبة الأعضاء الدائمين إلى الأعضاء شبه الدائمين أو الأعضاء غير الدائمين. وبينما تبقي هذه النماذج على فعالية المجلس بوجود نواة من الأعضاء ذوي الخبرة الطويلة، فإنها تقوم كذلك على التناوب السليم في عضوية البلدان، كبيرها وصغيرها، مما يجلب شتى المناظير في الشؤون الدولية إلى أعمال المجلس. وأية تغييرات من قبيل التغييرات الموصوفة

في هذه النماذج ستتطلب تعديلات للمواد ٢٣ و ٢٧ و ١٠٨ من الميثاق. وينبغي انتهاز الفرصة في الوقت نفسه لإزالة عبارة "الدول المعادية" الواردة في المادتين ٥٣ و ١٠٧ والتي لم تعد متمشية مع العصر. ويمكن لقرار مصاحب تصدره الجمعية العامة أن يفصّل أية ترتيبات جديدة خاصة بالمجموعات الإقليمية، وأية تفاهمات أخرى يتم التوصل إليها بشأن المجلس الجديد.

اننا لا نقول إن النماذج التي عرضناها هي النهج الممكنة الوحيدة. إنها مطبوعة على الورق وليست منقوشة على الحجر. إن هذه النماذج أو أمثالها صالحة لوضعها في تبادلات وتوافيق عديدة. وبالتفكير وحده في هذه الاحتمالات المحددة يمكننا أن نميز بين ما هو ممكن وما هو خيالي. لقد استمعنا من متكلمين عديدين إعرابا عن تصميمهم على المضي بروح من حسن النية والاخلاص لكفالة بناء الأمم المتحدة في السنوات الخمسين القادمة على أسس سليمة. ان مجلس الأمن الموسع الذي يكتسب شرعية جديدة سيشكل أساسا هاما في ذلك البناء.

وإذ أنتقل للكلام باختصار عن أفضل سبيل لإحراز تقدم في عمل الفريق العامل، نعتقد أن الفريق العامل ينبغي أن يعجل مداولاته بغية الاتفاق على أساس توسيع المجلس في موعد أقصاه العيد الخمسيني للأمم المتحدة. ومداولاتنا سوف تستفيد من عقد مشاورات غير رسمية تجرى بالتوازي مع اجتماعات الفريق العامل بغية تطوير صيغ لتوسيع المجلس، والمساعدة على تحقيق التلاقي في وجهات النظر على النهج الواجب اتباعه في الوصول إلى هذه الصيغ. وهذه العمليات ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن.

لقد حل عصر الأمم المتحدة. ويمكنها أن تصبح تلك المنظمة المتوخاة في ميثاقها. والاتفاق على مجلس أمن جديد سيكون علامة هامة جدا على أن الأمم المتحدة قد بدأت تفي بوعدها. وهي علامة ستكون محل تقدير الدول الأعضاء وشعوب العالم أجمع.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البشرية تتوق إلى الحياة في سلم في العالم، بمنأى عن أي نوع من السيطرة أو القهر. بيد أن السيطرة والقهر في العالم لا يزالان دون كابح، وذلك يرتبط إلى حد كبير بعدم الإنصاف الحالي في النظام الدولي والعلاقات الدولية.

وإني ألاحظ بارتياح الجهود المبذولة حاليا لإعادة تشكيل مجلس الأمن، باعتبار ذلك جزءا من التدابير الرامية إلى تصحيح عدم الإنصاف في العلاقات الدولية. ووفدي يشعر بالتقدير إزاء التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمشكل بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

إن إعادة تشكيل مجلس الأمن مهمة هامة في ضوء مطالب البلدان النامية، التي تشكل غالبية العضوية في الأمم المتحدة، ومبدأ العدالة والديمقراطية.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن مقترحات البلدان النامية والموقف الوارد في الوثيقة الختامية لاجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، يكتسيان أهمية كبيرة وينبغي منحهما الاعتبار الواجب.

اسمحوا لي أن أدلي ببضع نقاط فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. لقد انقضى نصف قرن تقريبا على إنشاء الأمم المتحدة. وخلال هذه الفترة زادت عضوية الأمم المتحدة إلى ١٨٤ وجرت تغييرات ملحوظة في العلاقات الدولية. بيد أن البلدان النامية لا تزال غير ممثلة تمثيلا منصفا في مجلس الأمن ولا تزال مستبعدة من عملية صنع القرارات. وعلى هذا فإن الديمقراطية غير مكفولة تماما في مجلس الأمن. ومما يزيد الطين بلة أن البلدان الكبيرة تحتكر استخدامه في كثير من الأحيان. لذلك فإننا نؤيد المقترحات الرامية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن وتخصيص عدد أكبر من المقاعد للبلدان النامية.

وترى بعض الدول أن معايير العضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن تقوم على اعتبارات مثل مستوى تنمية البلدان وقدرتها على الإسهام المالي في الأمم المتحدة. وهذه الآراء، في اعتقادي، ترمي إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بمجرد إضافة بلدان كبيرة ومتقدمة النمو مع الحيلولة دون انضمام بلدان نامية. إن إعادة تشكيل مجلس الأمن على هذا النحو لن تؤدي إلا إلى زيادة عدم التوازن الحالي.

لذلك ينبغي إعطاء البلدان النامية عددا متناسبا من المقاعد الدائمة العضوية في مجلس الأمن حتى تكون آراؤها ومصالحها ممثلة في المجلس. وبصفة خاصة، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب إلى تخصيص مقاعد لبلدان من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس مبدأ التمثيل الإقليمي العادل.

وعلاوة على هذا ينبغي زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن لإتاحة الفرص لبلدان نامية أخرى للاشتراك في عمل المجلس. وهذا مما يعزز مجلس الأمن بجعله سريع الاستجابة، ومؤثرا على الواقع السائد، وذا مصداقية وفعالا.

والجمعية العامة لا بد أن تقوم بدور هام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ تدابير لجعل مجلس الأمن قابلا للمساءلة أمام الجمعية العامة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويرى وفدي أن الصلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة ينبغي تعديلها بحيث تصبح قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بالتدخل العسكري والجزاءات الاقتصادية مرهونة بتأييد الجمعية العامة لها بأغلبية الثلثين أو بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بالموقف الياباني من العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحذف عبارة "الدولة المعادية" من ميثاق الأمم المتحدة، يود وفدي أن يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى النقطة التالية.

كما لا يخفى على أحد، أن اليابان دولة منيت بالهزيمة في الحرب العالمية الثانية وتسببت في الكثير من المعاناة والخسارة للآسيويين ولشعوب العالم أجمع. وحاليا تنتهج اليابان خطة ترمي إلى جعلها قوة عسكرية ونووية، بينما هي تحاول أن تخدع العالم بالتشدق بكلمات الاعتذار والتعويض عما ارتكبته من عدوان وجرائم حرب في الماضي.

إن شعب آسيا وشعوب العالم قاطبة تعرب عن قلقها العميق من سلوك اليابان، ولا يسعها أن تؤيد اليابان في محاولتها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، اللهم إلا إذا كانت اليابان مستعدة للتبرؤ من الجرائم التي ارتكبتها أثناء الحرب العالمية الثانية.

لهذه الأسباب، أرى من السابق لأوانه أن نتكلم عن إمكانية اعطاء اليابان العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحذف عبارة "الدولة المعادية" من ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما، أرجو أن تسفر الجهود والمساعي المشتركة التي تبذلها وفود عديدة عن نتائج واقعية في سياق مناقشة هذا البند في هذه الجلسة.

السيد ساتيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): ينظر وفدي إلى مناقشتنا الحالية لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، باعتبارها مرحلة موضوعية في طريقنا إلى حسم جوانب محددة من هذه المشكلة. ونعتقد أن عملية الوصول إلى توافق في الآراء على أساس تفاهم على الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تتركز بدرجة أكبر على إعداد الاتفاقات العملية التي يمكن بموجبها تنفيذ الاصلاح في عضوية المجلس وتشكيله وأدائه. إن الاطار التنظيمي اللازم لهذا العمل يمكن أن توفره المشاورات غير الرسمية والاجتماعات الرسمية التي يعقدها الفريق العامل المفتوح العضوية تحت توجيه رئيس الجمعية العامة في دورتها الماضية ونائبيه، الممثلين الموقرين لفنلندا وسنغافورة.

ويمكننا أن نقول، على سبيل المجاز، إن علينا في هذه المرحلة من النقاش أن نضبط ساعاتنا معا لكي ننسق جهودنا لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين أنشطة مجلس الأمن في ظل الظروف المتغيرة. ونعتقد أن النجاح في التفاوض على إصلاح مجلس الأمن وتحديد الجدول الزمني والسبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا الاصلاح إنما يتوقف على ثلاثة عوامل: توفر الاستعداد السياسي لدى الدول الأعضاء في المنظمة، وتوفر الوضوح الوافي في مواقفها، واستعداد جميع الأطراف المعنية لتحقيق توازن في المصالح.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بجوهر موقف بيلاروس كما اتضح في المناقشة السياسية العامة. أولا، إذا كان للأمم المتحدة أن تواصل عملها بفعالية فلابد من إصلاح واسع النطاق لهيئاتها الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن. ثانيا إنه في تمثيل البلدان والمناطق في مجلس الأمن، ينبغي أن تراعى على نحو أكمل مصالح كل مجموعات البلدان، بما فيها مجموعة أوروبا الشرقية. ثالثا، إن أي إصلاح لمجلس الأمن لا يجوز أن ينتقص من دور المجلس بوصفه الهيئة التي تتحمل

المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نحتاجه جميعا، وبالذات الدول الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة. رابعا، إن حكومة جمهورية بيلاروس تحبذ الاقتراح الداعي إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يضم دول تقدم الآن إسهاما غير عادي في سبيل تحقيق مقاصد الميثاق.

وفي هذا السياق، يعتقد وفدنا أن البلدان التي أعلنت عن نيتها في تحمل مسؤولية إضافية في المستقبل عن صون السلم والأمن الدوليين وخدمة المقاصد الأخرى المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تطلب العضوية الدائمة، أو ما يسمى التمثيل الممتد في مجلس الأمن، يمكنها من الآن أن تتحمل قسطا أكبر من العبء المالي لنفقات عمليات حفظ السلم. فهذا من شأنه أن ييسر الوصول إلى توافق أسرع في الرأي حول معايير اختيار الأعضاء الدائمين الجدد لمجلس الأمن. ومع ذلك، فإن أية زيادة في عدد المقاعد الدائمة في المجلس، لا ينبغي أن تقلل من إمكانية انتخاب دول أخرى من كل المجموعات الاقليمية، ومشاركتها في أعمال مجلس الأمن كأعضاء غير دائمين. وأود، على وجه الخصوص، أن أخص بالذكر بعض الجوانب الهامة الأخرى في العمل المقبل المتعلق بتجديد وإصلاح مجلس الأمن، والتي قد تكون محل اهتمام دول لا تسعى حاليا إلى الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

أولا، ما دامت في الجمعية العامة خمس مجموعات إقليمية، فلا يمكن لبيلاروس أن تقبل مفهوم إصلاح مجلس الأمن على أساس عالم مستقطب بين شمال وجنوب، أو بين المجموعات القارية الاقليمية الأربع. إننا نحبذ السعي إلى اصلاحات لمجلس الأمن تستند أساسا إلى مفهوم عالم متعدد الأقطاب، وتأخذ في الاعتبار الزيادة في عضوية منظمتنا، وتوفر فرصة لمشاركة منصفة وحقيقية للبلدان الصغيرة في أنشطة مجلس الأمن كأعضاء غير دائمين.

ثانيا، نعتقد أن التمثيل الكلي للبلدان من جميع المناطق في مجلس الأمن، يمكن بل ينبغي أن يكون أكثر ديمقراطية في طبيعته. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا كنا واضحين تماما بالنسبة للعضوية المقبلة للمجموعات الاقليمية الخمس في الجمعية العامة. ومن الضرورة المطلقة أن نأخذ في الحسبان أحدث التطورات في مختلف أنحاء العالم، وما يمكن أن تنتويه بعض البلدان من التماس العضوية في مجموعات إقليمية أخرى، والتوزيع الأكثر إنصافا للحصص الاقليمية المخصصة لانتخاب الأعضاء غير الدائمين، إذا أردنا أن نكفل تمثيل بلدان من كل منطقة، وتناوبا أكثر انصافا فيما بين البلدان داخل المجموعات الاقليمية.

ثالثا، إن أية صيغة لتغيير عضوية وتشكيل مجلس الأمن يجب ألا تغفل مراعاة المصالح الوطنية والمصالح العامة المشروعة للدول الأعضاء في كل مجموعة من المجموعات الاقليمية الخمس. وهذا، بالطبع، يصدق بنفس القدر على مجموعة دول أوروبا الشرقية التي زاد عددها زيادة كبيرة، كما تعلمون، على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة لتشكيل دول مستقلة جديدة. وفي هذا الصدد، من غير السوي تماما أن ننظر في عدة اقتراحات لا تتضمن كلها إمكانية إضافة مقعد تشغله بالتناوب مجموعة دول أوروبا الشرقية التي ترجع إليها كما ذكرت نسبة كبيرة من الزيادة التي حدثت في العضوية الكلية لمنظمتنا. وبالتالي، فإن النجاح في المرحلة التالية من التفاوض على الحدين الأعلى والأدنى للمقاعد الاضافية لعضوية مجلس الأمن لا بد أن يتضمن بالضرورة إيجاد مقعد إضافي واحد على الأقل لكل مجموعة من المجموعات الاقليمية ضمن الأعضاء غير الدائمين، علاوة على اتفاقات اقليمية بشأن كيفية شغل هذه المقاعد.

رابعا؛ إن ما يحول دون التوصل إلى توافق في الآراء حول كثير من المشاكل المحددة المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، هو الصعوبات المصادفة في حسم الاجراءات والممارسات الحالية للاختيار المسبق للمرشحين في داخل مجموعات اقليمية معينة من المجموعات الحالية في الجمعية العامة. وبالتالي فإن وفدنا يؤيد فكرة التوصل إلى اتفاقات أقاليمية على أساس التناوب بحيث يجري الترشيح لشغل المقاعد التناوبية في مجلس الأمن، دون اعتبار للتكوين الحالي أو المقبل لعضويته الدائمة، وتوزيعها فيما بين المناطق أو القارات.

ووفد جمهورية بيلاروس مستعد للتعاون مع أية دول مهتمة لتطوير هذه الأفكار استنادا إلى المقدمات التالية: إن أية زيادة في العضوية الدائمة في مجلس الأمن لا ينبغي أن تؤدي إلى انخفاض النسبة بين المقاعد الدائمة والمقاعد التي تشغل بالتناوب في مجلس الأمن الأكثر تمثيلا. وإن التمثيل المفرط الحالي،

وربما المقبل، لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، والتمثيل الناقص لثلاث مجموعات إقليمية لها مصالح مشروعة تعبر وتدافع عنها بشكل جماعي، حركة عدم الانحياز، لا يمكن أن يصبح مبررا للإضرار بمصالح البلدان التي تتألف منها مجموعة أوروبا الشرقية. وإن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والمبادئ الأساسية الأخرى لاختيار الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، كما وردت في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تطبق بالكامل وبأمانة عند التوصل إلى اتفاقات منصفة سواء داخل المنطقة الاقليمية الواحدة لشغل مقاعد السنتين والمقاعد الاضافية التي تشغل بالتناوب، أو عند التوصل إلى الاتفاقات الأقاليمية على تحديد حصص جديدة متوازنة للمقاعد غير الدائمة لكل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس.

ختاما أقول إن وفد جمهورية بيلاروس مقتنع بأن إصلاح مجلس الأمن يجب بالضرورة أن ينطوي على تعميم الطابع الديمقراطي في إجراءاته. وأية إصلاحات تجري لهذه الهيئة لا يجوز بأي حال أن تخفض مستوى الفعالية الذي بلغته في عملها بوصفها جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين باسم، ولصالح، جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بند جدول الأعمال المعروض علينا، المعنون، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة"، يتناول مسألة تحظى باهتمام بالغ من جانب العضوية العامة في المنظمة. وقد أبديت حجج قوية في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين وبحثت تفاصيل أعمق لتلك الحجج بحثا أوفى في الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية، الذي قدم تقريره الموجز إلينا. فالقضية لم تعد تنصب على ما إذا كان هناك مبرر أم لا لإصلاح المجلس، ولكنها تنصب الآن على كيفية إجراء هذا الإصلاح اللازم من أجل تعزيز شرعيته وفاعليته وقابليته للمساءلة.

وفي هذا المقام، أود أن أضم صوت وفدي الى وجهات النظر التي أحسنت التعبير عنها كل من تونس بالنيابة عن منظمة الوحدة الافريقية، وإندونيسيا بالنيابة عن البلدان أعضاء حركة عدم الانحياز. إلا أننا نود أن نسلط الضوء على بضع نقاط.

إن مجلس الأمن كما ورد في الميثاق يتحمل مسؤولية أساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن الأمم المتحدة، وقد وضعت هذه المسؤولية على عاتق أعضاء المجلس، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، واجبا ثقيلا يتمثل في المعالجة الفعالة للصراعات الدولية والحالات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين يتعين عليهم تنفيذه بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة. وغني عن القول إنه ينبغي الوفاء بهذا الالتزام بحيدة سواء كان التهديد موجها ضد دول صغرى أو دول كبرى. وتشعر البلدان الأصغر بأنها مهددة بفقدان الأمن بدرجة أكبر من البلدان الأكبر، التي تمتلك القدرة على ردع التهديدات الموجهة ضدها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تقدر الجمعية أن التهديدات الموجهة الى السلم والأمن الدوليين لها أبعاد جغرافية هامة لا يمكن تجاهلها ونحن نتداول بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ومن المفارقات، أنه في ظل الشكل الحالي وأساليب العمل الحالية يقوم مجلس الأمن بتناول صراعات تحدث في بلدان معينة ولها آثار خطيرة على البلدان المجاورة، دون إعطاء فرصة للبلدان المعنية الى أقصى حد للمشاركة في المناقشات التي تجري داخل مجلس الأمن بقصد حل أو احتواء هذه الصراعات. وفي هذا السياق، إننا نرى أن البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة للبلد الواقع في مركز الصراع، أو للمنطقة المعينة، ينبغي أن تعطى الفرصة الكافية، في مناقشات المجلس الرسمية وغير الرسمية، لمساعدة المجلس على اتخاذ التدابير المناسبة. إن البلدان المجاورة تتحمل في جميع الأحوال تقريبا أثقل الأعباء الناجمة عن الصراع إما من حيث اللاجئين وتدفق حالة فقدان الأمن الى ربوعها أو من حيث تدابير الانفاذ التي يتخذها المجلس، مثل الجزاءات.

وينقلني هذا الى مسألة التمثيل الإقليمي العادل في مجلس الأمن. وقد أكدت بالفعل على أهمية البعد الجغرافي فيما يتعلق بتهديدات السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، لصالح مجلس الأمن أن تكون جميع المناطق ممثلة فيه على نحو عادل عن طريق كلتا العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة في المجلس. فالتمثيل الإقليمي الفعال سيكفل للمجلس أن يكون حساسا

الحساسية الكافية للتصورات الإقليمية ولتعقيدات الصراع المعروض عليه. وبطبيعة الحال أن المجلس الأحسن اطلاعا على الأوضاع سيكون بوسعه أن يتخذ بالنيابة عن العضوية العامة في المنظمة قرارات أكثر إنصافا بالموضوعية وأجدر بالقبول العام. إن عملية اتخاذ القرار من جانب المجلس لا يكفي أن تكون موضوعية فحسب، ولكن ينبغي أن ينظر إليها أيضا على أنها موضوعية وعلى أنها مبنية على الحرص على الصالح العام لجميع الأعضاء. وذلك الاعتبار تتجلى أهميته بصورة أكبر اليوم حيث أصبح المجلس يتحمل أعباء فوق الطاقة نتيجة للعدد المتزايد من الصراعات التي تتدخل فيها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بحجم المجلس، إننا نقدر المنطق الذي أملى العدد الحالي لمقاعد الدول الأعضاء الدائمين. إلا أن فكرة الأبدية في تحديد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن لا تبدو متفقة مع تطور علاقات القوى العالمية. وهذا من بين الأسباب التي قدم من أجلها اقتراح لتوسيع عدد المقاعد الدائمة ليشمل بعض الدول العالمية التي برز دورها بعد إنشاء المنظمة. وسيكون من الأمور البالغة الدلالة أن يتم تعديل فكرة العضوية الدائمة في مجلس الأمن بعد إصلاحه، بحيث يصبح من الممكن إجراء مراجعة لأوضاع عضوية المقاعد الدائمة بعد عقد أو اثنين من الزمان.

إن المناطق غير الممثلة في افريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنطقة آسيا الناقصة التمثيل، مناطق ينبغي أن تعطى نصيبها الحق من المقاعد الدائمة.

وإن معايير اختيار الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق بحاجة الى تفسير أوسع بحيث تشمل مبدأ التمثيل الإقليمي. وفي هذا المقام، نذكر بأن المقاعد المخصصة للتمثيل الإقليمي ينبغي شغلها بالانتخاب من جانب الجمعية العامة على أساس الترشيحات الإقليمية. وهذه العملية تكفل الحفاظ على المبدأ الهام القائل بأن أعضاء مجلس الأمن إنما يعملون بالنيابة عن مجموع الأعضاء.

إن المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، التي تبلغ الآن ١٠، تعتبر قليلة جدا بالنسبة للدول الأعضاء الـ ١٧٩ الباقية. ولهذا من المحتم أن يزداد العدد زيادة مقابلة، مع مراعاة متطلبات الميثاق بالنسبة للتوزيع الجغرافي العادل.

لقد أعربت عدة وفود عن وجهة نظر مفادها أن تحديد عدد أعضاء مجلس الأمن بـ ٢٥ عضوا يمثل في الوقت الحاضر خيارا واقعيا. وإننا نشاطر هذا الرأي مع مراعاة أخذ الحجج المطروحة بشأن ضرورة ضمان الشرعية، والتمثيل الإقليمي العادل، والتمثيل المتناسب للعضوية العامة. وضمن هذه المقاعد الـ ٢٥ يمكن التفاوض على توزيع كل من المقاعد الدائمة وغير الدائمة لتصحيح الخلل الذي خلقه التاريخ، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع المقاعد الدائمة في مجلس الأمن.

لقد كان هناك اتفاق عام خلال مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية على أن مما يعزز فعالية المجلس أن تتوفر الشفافية في أساليب عمله وأن تشارك البلدان التي تسهم بقوات في أنشطة صيانة السلم، فضلا عن غيرها من الدول الوثيقة الصلة بالموضوع، في مشاورات المجلس غير الرسمية. إننا نقدر التدابير التي اتخذها مؤخرا مجلس الأمن تحقيقا لذلك، ونأمل أن يتحقق ما هو أكثر من ذلك بكثير لتدارك مختلف جوانب الضعف التي سلطت عليها الأضواء خلال مداولات الفريق العامل والمداولات الجارية في الجمعية العامة.

إننا لسنا بحاجة الى ذكر ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرار في المجلس، بما في ذلك ضرورة التخلص من حق النقض، الذي هو أبعد الأساليب عن الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار، ولكنه أسلوب وارد للأسف في الميثاق.

إننا نوافق على اقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن تجديد ولايته لتمكينه من استكمال مهمته ونأمل أن يستخدم الفريق العامل الفرصة الفريدة المتاحة له عشية الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة لتيسير الوصول الى توافق آراء بشأن هذه المسألة الحيوية، مسألة إصلاح مجلس الأمن

وأخيرا، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقدير وفدي للسفير صمويل انسانالي ممثل غيانا ورئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين الذي وجه الفريق العامل المفتوح العضوية باقتدار. كما نود الثناء على نائبي رئيس الفريق السفير فيلهيلم بريتنشتاين ممثل فنلندا والسفير تشيو تاي سو ممثل سنغافورة على مهارتهما الفكرية والدبلوماسية وعلى

تكريس ساعات طويلة لكفالة تحقيق الفريق العامل لتقدم في عمله.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أيام قليلة، أعرب وزير خارجية زمبابوي السيد ناثان شامويارا للسيد أمار إيسي وزير خارجية كوت ديفوار عن تهاني وفدنا على انتخابه بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني أكرر الإعراب عن تلك المشاعر وأتعهد له بتأييد وفدي وتعاونه الكاملين من أجل نجاحه في تصريف ولايته.

وأود أيضا أن أهنئ السفير انسانالي ممثل غيانا على إدارته الممتازة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وبوجه خاص على رئاسته للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة بشأن الموضوع المعروض علينا. ويستحق ثناءنا أيضا نائبا الرئيس السفيران تشيو تاي سو ممثل سنغافورة وفيلهيلم بريتنشتاين ممثل فنلندا. ومن ثم فإننا نرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

ولقد اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية موقفا افريقيا مشتركا، وأصدرت حركة بلدان عدم الانحياز إعلانات وبلاغات تنص على موقفها بشأن القضايا المعروضة علينا في الوقت الراهن. وتؤيد زمبابوي تماما هذه المواقف المشتركة بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمن وإعادة تنظيمه، وتضم صوتها إليها.

وحسبما نعلم جميعا، فإن مجلس الأمن قد أنيطت به بموجب الميثاق المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي عالم يعج باضطرابات متزايدة، يطلب الى مجلس الأمن أن يعمل في ظروف متزايدة الحساسية والتعقيد. ومن هنا، فإذا كان للمجلس أن يتسم بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية، فإنه يحتاج الى أن يحظى بقدر أكبر من الشرعية والسلطة المعنوية والمصداقية. ولا يتيسر ذلك إلا في ظروف تكفل للمجلس المزيد من الشفافية والقابلية للمساءلة. وفي غياب الديمقراطية والتمثيل المنصف لا يمكن أن تكون هناك شفافية أو قابلية للمساءلة.

ولذلك فإن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن ينطلق من مقدمة مؤداها أن آداب السلوك الديمقراطي التي تعد الآن شيئا يحتفى به داخل حدودنا الوطنية، ينبغي أن تتجلى على المستوى الدولي أيضا. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي اعتبار مفهوم العضوية الدائمة المطلقة في مجلس الأمن وحق النقض المصاحب لها من مخلفات عصر مندثر، ولذلك ينبغي إلغاؤهما: أليس من أكثر دواعي السخرية في زماننا أن الذين يقاومون جاهدين إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات بين الدول هم الأعلى صوتا في الإصرار على الحكم الديمقراطي داخل الدول؟

ومن واقع العمل الذي تم القيام به حتى الآن، قد يبدو أن بلوغ هدف إلغاء العضوية الدائمة المطلقة وحق النقض قد يستغرق وقتا طويلا وعلى ذلك فإن أي ترتيبات انتقالية يتم التوصل إليها يجب أن تتصدى الآن بجدية للاختلالات والمظالم في الترتيبات القائمة.

ومن الواضح تماما أن التوزيع الجغرافي لكل من العضوية الدائمة وغير الدائمة لمجلس الأمن مجحف بشكل فادح. ويتعين تصحيح ذلك إذا أريد لقرارات المجلس أن تكتسب طابع الشرعية الذي تتطلبه طبيعة ولايته. بيد أننا نعتقد أنه ينبغي ، في الفترة الفاصلة، أن تخضع ولايات أي أعضاء إضافيين في مجلس الأمن لاستعراضات دورية. ومع ذلك، فينبغي لهم أن يتمتعوا طوال فترة وجودهم في المجلس بنفس ما للأعضاء الدائمين الحاليين من حقوق وامتيازات، بما في ذلك حق النقض. وينبغي أن يظل الهدف النهائي هو إخضاع جميع أعضاء مجلس الأمن للانتخاب. إن مبدأ موافقة المحكوم هو المبدأ الأسمى.

إننا نعتقد أنه طالما استمرت قاعدة حق النقض، فينبغي تقييد استخدامها وذلك لمنع استخدامها بصورة فردية لتعزيز أو حماية مصالح وطنية ضيقة.

وإننا نلاحظ الإصلاحات المحدودة التي أدخلها مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة. وقد ألمح العديد من الممثلين إليها بالفعل، ولن نسهب في تناول تلك النقطة. بيد أن وفدي يعتقد بأنه ينبغي عدم النظر الى تلك الإصلاحات الشكلية كبديل لما نسعى إليه من تغيير أكثر جذرية. وكان بعض الأعضاء قد اقترحوا في الفريق العامل، قرابة نهاية الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، بأنه ربما يكون من اللازم لنا إضفاء طابع رسمي على التغييرات المحدودة التي أدخلها مجلس الأمن على طرائق العمل بسبب الضغط الواقع

عليه في هذا الصدد. ولكننا نخشى أن يولد إضفاء الطابع الرسمي على تغييرات سطحية لا غير إحساسا زائفا بالإنجاز. فينبغي أن يتمثل النهج الذي نتبعه في حزمة شاملة ـ حزمة تكفل إيجاد مجلس أمن شفاف وتمثيلي وديمقراطي.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن الوقت قد تأخر فإنني سأوجز الحديث.

يرحب وفدي بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن المسألة المعروضة علينا؛ وأود أن أشكر رئيسه السفير انسانالي ونائبي رئيسه السفيرين بريتنشتاين وتشيو، على جهودهم التي لا تكل ومساهماتهم المحمودة في هذا الصدد.

لقد كان تقرير الفريق وجيزا للغاية لأنه رغما عن تلاقي الآراء بصدد كثير من المسائل، فإن توافق الآراء لا يزال بعيدا عن المنال. ومع ذلك، فإن جميع الدول اتفقت على نقطة واحدة هي أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن الى حد ما. وهذا الاقتناع المشترك يعد خطوة هامة الى الأمام في حد ذاته.

وإننا نأمل في أن يتمكن الفريق العامل المفتوح العضوية من أن يضيق خلال الدورة الحالية للجمعية العامة الاختلافات التي لا تزال قائمة ويزيد من التلاقي في الأفكار بحيث يستطيع أن يتوصل الى اقتراحات أكثر تحديدا.

وقد أوجز وزير خارجية هولندا في خطابه أمام الجمعية العامة عددا من الأولويات والمبادئ التي ترى حكومتنا أنه ينبغي مراعاتها في عملية إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أكرر باختصار أهم سبع نقاط منها من أجل اثباتها في محضر هذه الجلسة.

أولا، يتعين تغيير كل من تشكيل المجلس وطرائق عمله من أجل زيادة مصداقية وشرعية الأمم المتحدة بصفة عامة.

وثانيا، إنه حيث أن التغييرات في تشكيل المجلس ستتطلب إدخال تعديلات على الميثاق، فمن المنطقي والمستصوب أن يحظى إصلاح مجلس الأمن بأوسع تأييد ممكن فيما بين الدول الأعضاء.

وثالثا، يجب إقامة توازن حريص بين فعالية المجلس وضرورة زيادة صفته التمثيلية. وإننا نأمل أن يكون بالإمكان التوصل الى توافق آراء بشأن عدد إجمالي للمقاعد لا يزيد كثيرا عن العشرين.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

رابعا، يشير ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٢٣، على النحو الواجب، إلى أن الأهلية لعضوية المجلس تتوقف في المقام الأول على "مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل".

خامسا، ينبغي بالتالي أن تكون هذه هي معايير العضوية الجديدة. وبلادي تحبذ قبول المانيا واليابان كعضوين دائمي العضوية في مجلس الأمن وذلك دون استبعاد إمكان دخول أعضاء جدد آخرين.

سادسا، إن هولندا، في سياق توسيع المجلس، لا تعترض من حيث المبدأ على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢٣. لتوفير إمكانية إعادة انتخاب نفس الدول الأعضاء في المقاعد غير الدائمة في المجلس.

سابعا، إن تعزيز الشفافية والتنسيق الأوثق بين مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وأود أن أؤكد في هذا الصدد على الحاجة العاجلة إلى تحسين تدفق المعلومات والتشاور مع البلدان التي تشارك في عمليات حفظ السلام. ونحن على استعداد لأن نشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى إنشاء آليات عملية في هذا الصدد. وهذه التحسينات لا تحتاج منا الانتظار إلى أن يجري توسيع عضوية مجلس الأمن.

إن وفدي يتطلع إلى مواصلة تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء هذه الدورة للجمعية العامة. وسوف يُقيم الاقتراحات المحددة لاصلاح مجلس الأمن في ضوء العناصر الأساسية السالفة الذكر.

وبوسع الجمعية أن تعتمد على تعاون وفدي في السعي الى إيجاد حلول دائمة وعادلة ومنصفة تساعد مجلس الأمن على الاضطلاع بولايته الهامة والصعبة في

سياق عالمي متزايد التعقيد باستمرار. ولدى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، ستسترشد بلادي بالرغبة في زيادة فعالية مجلس الأمن وكفاءته ومصداقيته وشرعيته لصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد أبيولا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد نيجيريا بالفرصة المتاحة له للمشاركة في هذه المناقشة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. فما برحت نيجيريا تعتبر أن التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية منذ إنشاء المنظمة، والتي تبلورت بصورة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، تغييرات تقتضي جديا تعديل تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله بحيث يتمكن على نحو أفضل من الاستجابة بفعالية للظروف التي تغيرت ولا تزال تتغير. وستكون الأمم المتحدة، التي تعقد عليها الدول الأعضاء آمالا وتطلعات، عاجزة عن الوفاء بواجباتها وبعيدة عن الواقع إذا لم تتجاوب مع مشاعر عضويتها فيما يتصل بضرورة إضفاء الديمقراطية والشفافية على أساليب عملها وضرورة تمثيل مجموع الأعضاء تمثيلا أفضل، وبخاصة في مجلس الأمن الذي هو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ووفقا لديباجة الميثاق التي تقول "نحن شعوب الأمم المتحدة"، يجب أن يتصرف مجلس الأمن حقا باسم شعوب الأمم المتحدة.

هذا سبب قوي يكسب إعادة هيكلة المجلس أهمية كبرى.

وأثناء العام الماضي على الأخص، بذلت جهود متجددة لتناول مختلف الاعتبارات التي تؤثر على البت آخر الأمر في شكل عملية الاستعراض وطابعها ومداها. وفي هذا الشأن تقدمت الدول الأعضاء بآراء مكنت الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، من البدء في التناول الموضوعي للمسائل المتصلة بإعادة هيكلة المجلس. والنتيجة التي أسفرت عنها الجهود المبذولة حتى الآن تكشف عن مدى تعقد عملية الاستعراض والتحديات التي تكتنفها. وهي تشهد أيضا بالاهتمام الإيجابي الذي توليه جميع الدول الأعضاء لهذا الموضوع.

وفي هذا المسعى، يود وفدي أن يشيد إشادة خاصة بالسيد صمويل انسانالي ممثل غيانا، الذي ترأس، بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية ببراعة وفعالية. ولقد ساعده باقتدار سفيرا سنغافورة وفنلندا.

إننا نواصل كوفد الاعتقاد بأن إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب تناولها بأسلوب كلي بدلا من تناولها جزئيا، إذ يجب أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الاستعراض كل من مسائل العضوية الدائمة وغير الدائمة، وأساليب العمل، بما في ذلك مسألة شفافية مجلس الأمن، والتوزيع الجغرافي العادل للمقاعد.

ولدى النظر في مسألة التمثيل وزيادة عضوية المجلس، لا يسعنا إلا أن نكرر إبراز عدم وجود أي تمثيل لافريقيا، دون سائر القارات، في العضوية الدائمة للمجلس، بالرغم من أن قارتنا تضم ٥٣ دولة من الدول الأعضاء. أما عن مسألة العدد المحدد، فإن وفدي على استعداد لإظهار المرونة. ولكنه يرى أنه أيا كان العدد الذي يتم الاتفاق عليه، فإنه يجب أن يتماشى ومبدأ توفير الصفة التمثيلية وتحقيق التوزيع الجغرافي العادل.

ولا يعتقد وفدي أننا ينبغي أن ننشئ مركزا يكون دون مركز العضوية الدائمة، كما أننا لا نؤيد فكرة تناوب المقاعد الدائمة. وبعبارة أخرى، نحن نسلم وننادي بوجوب استمرار الترتيب الحالي الذي يقسم العضوية إلى دائمة وغير دائمة فحسب.

وينبغي أن يتمتع جميع الأعضاء الدائمين بنفس المركز والمزايا، وأن يتحملوا المسؤوليات المترتبة على عضويتهم. ونرى أن معايير العضوية الدائمة في المجلس ينبغي أن تتضمن اعتبارات مثل عدد سكان البلد، وقدرته على الإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين، وسجله مقيما عبر فترة من الزمن في سياق الجهود الدولية المبذولة لحفظ السلم وصنع السلم.

لقد تم التعبير بما يكفي عن القلق بصدد طرائق إحداث هذه التغييرات، بما في ذلك تعديل الأحكام ذات الصلة في الميثاق. ويرى وفدي أن الاهتمام بهذه الطرائق لا ينبغي أن يستخدم كعقبة توضع في طريق المضي قدما في الاستعراض. فبما أنه قد أمكن تعديل

الميثاق في مناسبات سابقة، نعتقد أن هذا الاستعراض اللاحق يمكن أن يأخذ بإجراء مماثل. وعلى أي حال، هناك قدر كبير جدا من التأييد من جانب المجتمع الدولي لزيادة عضوية مجلس الأمن. ولذا فإن كل ما يلزم هو الإرادة السياسية والالتزام من جانب الدول الأعضاء لترجمة هذا التأييد إلى إصلاحات محددة.

ويأمل وفدي أن يعتمد في هذه الدورة قرار ملائم يمكن الفريق العامل المفتوح العضوية من مواصلة نظره في المسألة بغية التوصل إلى نتيجة مبكرة. ونحث الدول الأعضاء على إبداء المرونة لصالح السلم والأمن الدوليين ولصالح العدالة والإنصاف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

ويذكر الأعضاء أنه عملا بالقرار ٢٦/٤٨ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قررت الجمعية العامة

"إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في جميع جوانبه مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بالمجلس" (الفقرة ١).

وحيث أن الفريق العامل مُنشأ من قِبل الجمعية العامة، فهو جهاز تابع لها.

وفضلا عن هذا، فعملا بالقرار ٤٩٨/٤٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ قررت الجمعية العامة

"أن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية أعماله، واضعا في الاعتبار جملة أمور، من بينها الآراء المعرب عنها في الدورة التاسعة والأربعين، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة قبل نهاية تلك الدورة".

وباختتام هذه الجلسة، تكون الجمعية العامة قد استمعت إلى وجهات نظر دول أعضاء كثيرة. وحسب فهمي، فإن الجمعية العامة ترغب في أن تؤكد أن الفريق العامل ينبغي أن يواصل النظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بمجلس الأمن.

وبذلك يكون الفريق العامل في مركز يسمح له بمواصلة عمله في الوقت المناسب، وذلك في تاريخ يتم تحديده بالاتفاق المتبادل بعد التشاور.

وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥